

كلمة المحافظين العرب في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مدريد

السيد الرئيس،

يسعدني وبشرفني أن أتحدث إليكم باسم المحافظين العرب في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. واسمحوا لي أن أبدأ كلمتي هذه بتهنئتكم على اختياركم لرئاسة مجلس المحافظين لهذا العام، وبالترحيب بانضمام أريتريا لعضوية مؤسستي بريتون وودز. كما وأود في مستهل كلمتي أن أرحب باستئناف دعوة المراقبين لحضور الإجتماعات السنوية، وبحضور اجتماعات هذا العام بهذه الصفة - للمرة الأولى - من منطقتنا كل من منظمة التحرير الفلسطينية، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وأود أن أخص بالترحيب من بين المراقبين أيضا جمهورية البوسنة والهرسك، والتي نأمل الترحيب بها كعضو في المؤسستين خلال الإجتماعات السنوية للعام القادم.

السيد الرئيس،

يتزامن انعقاد اجتماعاتنا هذا العام مع حلول الذكرى الخمسين لمؤتمر بريتون وودز. وإذا كان في انجازات المؤسستين اللتين انبثقتا عن هذا المؤتمر التاريخي عبر العقود الخمسة الفائزة الكثير مما يبعث على الإعتراز، فمن الواضح أيضا أن التحديات التي أفرزتها التغيرات الجذرية التي شهدتها الساحة الدولية، على الصعيدين السياسي والاقتصادي،

خلال السنوات الأخيرة تستدعي استمرار مؤسستي بریتون وودز في العمل الدؤوب للمساهمة بشكل فعال في تحويل هذه التحديات إلى فرص تقدم وبناء ضمن إطار تعاوني دولي. بيد أن ما أبدته المؤسساتان من مقدرة على التكيف مع المستجدات عبر السنين ليعتد على الثقة في تمكنهما من الإضطلاع بمسؤولياتهما خلال الفترة المقبلة، بما عهد عنهما من كفاءة وفعالية.

إننا إذ نشعر بالإرتياح إزاء ترسخ بوادر الإنتعاش الاقتصادي في معظم البلدان الصناعية، لنود أن نؤكد على أهمية أن تحسن هذه البلدان من استغلال الفرصة التي يتيحها ذلك الإنتعاش. ويقتضي ذلك العمل بشكل رئيسي على تخفيض العجز الهيكلي في موازناتها الحكومية، وذلك بغية تهيئة الظروف المواتية للإنخفاض في المعدلات الحقيقية للفوائد طويلة الأجل، ولإكساب السياسات المالية درجة أكبر من المرونة من تلك التي توافرت لها إبان فترة الركود الاقتصادي الأخير. وفي هذا المجال، نود التذكير بأهمية تركيز جهود التصحيح المالي في البلدان الصناعية على تخفيض الإنفاق العام، وذلك بالنظر لإرتفاع أعباء الضرائب المباشرة وغير المباشرة في معظم هذه البلدان، ولما لتخفيض الإنفاق العام في بعض المجالات، كالدعم المقدم لقطاعي الصناعة والزراعة، من تأثير إيجابي في حركة التجارة الدولية. كما ونود أن نؤكد على أهمية أن تولي البلدان الصناعية أهمية خاصة لإستحداث إصلاحات هيكلية في أسواق العمل بشكل يؤدي إلى إيجاد حل جذري لمشكلة البطالة، وذلك لما يترتب على استمرار تفشي البطالة من خسارة في الإنتاج، وضغوط سياسية لإتخاذ إجراءات حمائية.

لقد أسهم التوسع الكبير في أسواق البلدان النامية خلال السنوات القليلة الماضية بشكل ملحوظ في دعم الطلب على صادرات البلدان الصناعية، وفي دعم النشاط الاقتصادي فيها إبان فترة الركود الأخيرة. ومع أن في الإستمرار المرتقب في النمو الاقتصادي لدى الكثير من البلدان النامية ما يبعث على الإرتياح، إلا أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن بلدانا نامية أخرى لا تزال تواجه مصاعب اقتصادية جمة، وأذكرها على وجه الخصوص البلدان النامية متدنية الدخل، وبخاصة في أفريقيا، التي لم يزل التردّي في الأوضاع المعيشية يلازمها لسنوات عديدة ومتعاقبة. ويستدعي ذلك، أولا وقبل كل شيء، مثابرة البلدان المعنية في جهودها التصحيحية.

إلا أنه من المسلم به أيضا أن نجاح هذه الجهود مرهون بتوافر قدر كاف من الدعم الخارجي يتضمن، كعنصر أساسي، معالجة جذرية للمديونية المفرطة التي يعاني منها الكثير من هذه البلدان. ومن هذا المنطلق، فإننا نرحب بالدعوة، التي صدرت عن قمة الدول الصناعية السبع الكبرى الأخيرة لنادي باريس، للعمل على اتخاذ إجراءات إضافية لتخفيف أعباء المديونية، بما في ذلك تخفيض أصل الدين، في البلدان متدنية الدخل والبلدان النامية الأخرى المثقلة بالدين. وفي تقديرنا أن نداء قمة نابولي هذا يكتسب أهمية خاصة في ضوء الإرتفاع الملحوظ في معدلات الفائدة طويلة الأجل في البلدان الصناعية منذ مطلع العام الحالي.

السيد الرئيس،

إذا كان توافر التمويل الخارجي بشروط ملائمة أمرا أساسيا لدعم جهود التصحيح والتنمية في البلدان النامية، فإن ما يضايفه، إن لم يفقه، أهمية يكمن في توافر الفرص التسويقية الملائمة لصادرات العالم النامي إلى البلدان الصناعية. من هذا المنطلق، وبالنظر لما لتحريير التجارة الدولية من إنعكاسات إيجابية بعيدة المدى على أداء الاقتصاد العالمي بوجه عام، فإن البلدان العربية - ومن بينها بلدان تعود عضويتها في الجات إلى ما قبل نهاية عام ١٩٩٣، وبلدان أعضاء جدد، وبلدان أخرى تقدمت مؤخرا بطلبات للعضوية - ترحب باختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. ونأمل أن يتم إقرار الإتفاقيات التي تمخضت عنها الجولة بدون تأخير، لكي يتسنى لمنظمة التجارة الدولية أن تباشر مهامها مع حلول مطلع العام القادم كما أتفق في مراكش.

إننا نرى في تأسيس هذه المنظمة، والتي نولي أهمية خاصة لتعاونها مع مؤسستي بريتون وودز ضمن إطار يكفل تفادي الإزدواجية وتداخل المسؤوليات، خطوة هامة نحو إخضاع التجارة الدولية لنظم وقواعد مسلكية مستمدة من الحاجة إلى تعزيز أواصر التعاون الدولي في هذا المجال الحيوي. وأخص بالذكر هنا ضرورة الحرص على ألا تتحقق الزيادة في التبادل التجاري ضمن التكتلات التجارية الإقليمية على حساب تضائل الفرص التسويقية للبلدان غير الأعضاء فيها، أو على حساب حجم التجارة الدولية. ولا بد في معرض الحديث عن جولة أوروغواي من التذكير بأنه بالرغم من شمولية ما تناولته الجولة من مسائل، وما ينتظر أن يسفر عنها

من تأثيرات إيجابية في أداء الاقتصاد العالمي إذا ما طبقت الإتفاقيات المبرمة بموجبها بفعالية، إلا أن هنالك الكثير مما ينبغي أن ينصب عليه الإهتمام في مرحلة ما بعد الجولة لتحسين الفرص التسويقية لصادرات البلدان النامية، وخاصة منتجات صناعة النسيج والمنتجات الزراعية والمنتجات البتروكيماوية.

ولا بد في هذا المجال من أن أعبر مجددا عن قلقنا إزاء استمرار البلدان الصناعية في اعتماد سياسات ضريبية وإجراءات أخرى من شأنها التمييز ضد النفط وصادراتها من المنتجات النفطية مما يؤدي إلى إعاقة مقدرة البلدان المنتجة للنفط ومشتقاته على رفع طاقتها الإنتاجية بما يتناسب والزيادة في الطلب العالمي على النفط. كما ولا بد أيضا من الإعراب بوجه عام عن القلق الذي يساورنا، شأننا في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى، إزاء شتى السياسات والإجراءات الحمائية المتخذة في البلدان الصناعية بدعوى أهداف غير تجارية. إن من شأن مثل هذه السياسات والإجراءات الإلتقاص من كفاءة التجارة الدولية في تخصيص الموارد وتوزيع الإنتاج على المستوى الدولي وفق مبدأ الأفضلية النسبية.

ولا بد من التذكير في سياق الحديث عن جولة أوروغواي أيضا بأهمية العمل على متابعة ما قد يترتب على تنفيذ الإتفاقيات التي تمخضت عنها الجولة من ضرر على بعض البلدان النامية في الأمد القصير، من خلال إرتفاع أسعار بعض المواد الغذائية، وتضاؤل الإمتيازات الممنوحة بموجب نظام الأفضليات المعمم. ونود التأكيد، تحديدا في هذا المجال، على ضرورة المضي قدما نحو تنفيذ القرار الوزاري الذي تضمنه الفصل الختامي لجولة

أوروجواي والداعي إلى اعتماد مبادئ ترمي إلى زيادة نسبة ما تغطيه المنح والقروض الميسرة من الواردات من المواد الغذائية للبلدان النامية التي تواجه عجزاً في الميزان التجاري الغذائي والبلدان متدنية الدخل بوجه عام. كما ونهيب بالصندوق والبنك أن يقفا على أهبة الإستعداد لتقديم كل عون ممكن للبلدان المعنية لمساعدتها على تخطي مصاعبها المرحلية.

فيما يتعلق بالنظام النقدي الدولي، أود الإشارة أولاً إلى أهمية قيام البلدان الصناعية الرئيسية بتأمين أكبر قدر ممكن من الإستقرار في أسعار صرف عملاتها. كما ويجدر بالبلدان الصناعية أن تبدي استعداداً أكبر لاعتماد السياسات التي ينصح بها الصندوق في نطاق دوره الرقابي، وأن تقبل بمشاركته بشكل مباشر في عملية تنسيق سياساتها الاقتصادية على نحو أكثر انتظاماً ممّا هو قائم حالياً. ويتعين على الصندوق أن يعمل من جانبه على متابعة النظر فيما يمكن عمله لتعزيز دوره الرقابي في البلدان الصناعية.

ولا بد، معالي الرئيس، من الإشارة في معرض الحديث عن النظام النقدي الدولي إلى الأهمية الفائقة التي نعلقها على ضرورة العمل بجدية على تنفيذ ما ورد في مواد اتفاقية الصندوق، نصاً وروحاً، بخصوص دور حقوق السحب الخاصة في هذا النظام. إنني إذ أعبر عن شعورنا بخيبة الأمل لعدم توصل اللجنة الإنتقالية في اجتماعها الأخير إلى اتفاق بشأن إجراء تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة، لأدعو إلى بذل جهود إضافية في هذا المجال من أجل التوصل إلى اتفاق مناسب بالسرعة الممكنة.

إن التوسع الكبير في حجم التداول في أسواق المال العالمية وأسواق العملات مع ما صاحبه من تنوع كبير في العقود وفي أدوات التعامل، يتطلب توافر درجة عالية من الكفاءة التنظيمية. كما ويتطلب ذلك أيضا أن يحرص الصندوق على متابعة التطورات في أسواق المال العالمية وأسواق العملات باهتمام خاص، وأن يعزز من إمكانيته على استقراء ما قد ينذر بتحويلات مناوئة في هذه الأسواق. وأود أن أضيف بأننا نتابع باهتمام المساعي التي يبذلها الصندوق بصدد تمكينه من الإستجابة بشكل سريع وفعال للاحتياجات التمويلية للبلدان الأعضاء في حال تعرض عملاتها لمضاربات مناوئة بشكل مفاجئ، كما وندعو الصندوق لتوسيع نطاق مساعداته الفنية لتشمل المساعدة في عمليات التأمين ضد التقلبات المناوئة في أسعار الصرف ومعدلات الفائدة.

السيد الرئيس،

لقد أعقب مواظبة عدد كبير من البلدان النامية على تطبيق برامج تصحيحية نجاح ملحوظ في زيادة الإستثمار واجتذاب رؤوس الأموال الخاصة. إن ذلك يرسخ الإقتناع بجدوى انتهاج سياسات اقتصادية ترمي إلى زيادة الإدخار المحلي وتحسين المناخ الإستثماري. وأود أن أشير في هذا المجال إلى أهمية تعزيز فرص البلدان النامية التي نجحت في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة في الإستفادة من مصدر التمويل هذا على نحو يبعث على زيادة طاقتها الإنتاجية. وأود أن أشير أيضا إلى أهمية أن يتابع الصندوق اهتمامه بدراسة ظاهرة التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية، وأن تعتمد البرامج التصحيحية المدعومة بموارده أسلوبا أكثر مرونة إزاء تحديد الكيفية

التي يمكن بها التعامل مع ما يصاحب هذه التدفقات من تحديات لسياسات الاقتصاد الكلي وسياسة سعر الصرف. كما وأود أن أشدد بوجه عام على أهمية أن يولي الصندوق والبنك، لدى إعداد برامج التصحيح وتقييم الأداء بموجبها، اهتماما خاصا بالأبعاد السياسية والإجتماعية لعملية التصحيح، وبمتطلبات هذه العملية من النواحي الإدارية والفنية والتشريعية.

السيد الرئيس،

بالرغم من حدة ما واجه الجهد التنموي في منطقتنا خلال العقد الفائت من تحديات، فإن العديد من بلداننا العربية قد تمكن من قطع شوط بعيد في تنفيذ الخطط التنموية والبرامج التصحيحية. وأود أن أنوه في هذا المجال بالجهود التصحيحية التي بذلت ولا تزال تبذل في عدد من البلدان العربية (وهي المغرب وتونس والجزائر ومصر والأردن وموريتانيا وجزر القمر) بدعم مباشر من مؤسستي بريتون وودز، أو ضمن إطار ذاتي، كما هو الحال في سوريا التي حققت نجاحات كبيرة في هذا المجال. ولقد تمكن اثنان من البلدان العربية، وهما المغرب وتونس، من إنجاز برامجهما التصحيحية المدعومة من جانب الصندوق والبنك بنجاح في عام ١٩٩٢ بعد سنين من الجهد المتصل. كما وحقق كل من الأردن ومصر تقدما فاق بكثير ما كان متوقعا بموجب البرامج التصحيحية التي شرعا في تنفيذها منذ حوالي ثلاثة أعوام.

وأما في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي، بالإضافة إلى بلدي الكويت، كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية

السعودية وقطر وعمان، فينتظر أن يسفر استمرار الجهود المبذولة لتخفيض العجز في موازنتها عن تحقيق تقدم ملحوظ في العام الحالي. ويجدر بالذكر أن هذه الجهود قد اقترنت باعتماد وتنفيذ برامج للخصخصة يؤمل أن تؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وإلى تشجيع الاستثمار الأجنبي من أجل زيادة فعالية عملية نقل التكنولوجيا لبلدان المجلس، وإلى توسيع القاعدة الصناعية فيها. وفي لبنان، حيث تستمر عملية إعادة الإعمار، تم تحقيق قدر كبير من الاستقرار المالي والنقدي بعث على الثقة في أوساط المستثمرين الأجانب، كما يدل على ذلك النجاح الذي صاحب دخوله مؤخراً أسواق المال العالمية.

وأود، معالي الرئيس، في معرض الحديث عن البلدان العربية أن أذكر بالدرجة الكبيرة من الإنفتاح الاقتصادي والمالي السائد في الكثير منها، وبالدور الإيجابي الذي قامت به البلدان العربية في مجال المساهمة في دعم مؤسستي بريتون وودز وتعزيز فعاليتها. وأود التذكير أيضاً بالدعم المالي السخي المقدم من البلدان العربية المصدرة للنفط، والذي استمر بمستويات تفوق بكثير، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، المساعدات الإنمائية المقدمة من البلدان الصناعية، وذلك بالرغم من الانخفاض الحاد في العائدات النفطية. كما وأود أن أشير هنا إلى قيام بعض بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإسقاط مليارات الدولارات من الديون التنموية المستحقة السداد.

إننا إذ ننوه، معالي الرئيس، بما قدمه الصندوق والبنك من دعم مالي وفني لجهود التصحيح في البلدان العربية لندعوها لتقديم المزيد من العون، بما

في ذلك لسلطة الحكم الذاتي في فلسطين. كما وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لجهود إعادة الإعمار في لبنان. وأود التشديد أيضا على أهمية توافر قدر كاف من مساعدات مؤسستي بريتون وودز الفنية للبلدان العربية غير المستخدمة لمواردهما المالية، وعلى أهمية توثيق عرى التعاون بين المؤسستين والهيئات الاقتصادية الإقليمية في البلدان العربية.

وفي ختام حديثي عن البلدان العربية، أود، معالي الرئيس، أن أنوه بعزم بلداننا الأكيد على المضي قدما في جهودها الرامية لتحسين أداء إقتصادياتها، مع الإستمرار في الإضطلاع بمسؤولياتها على الصعيد الدولي. إننا نعتقد بأن من شأن تعزيز فرص تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط أن يساهم بشكل فعال في دعم هذه الجهود.

ومن هذا المنطلق، وبالنظر لما في تحقيق السلام الدائم في منطقتنا من نفع على المجتمع الدولي بوجه عام، فإننا نرحب بالتقدم الذي تم إحرازه منذ أن انطلقت عملية السلام قبل ثلاثة أعوام من هذا البلد المضياف، ونأمل أن تتكامل الجهود المبذولة بهذا الصدد في تحقيق السلام الشامل المنشود.

إسمحوا لي أن أختتم كلمتي بإبداء بعض الملاحظات المختصرة حول مسائل أخرى متعلقة بالصندوق والبنك. وأود أولا أن أنوه بالإهتمام الذي يولييه الصندوق لدعم البلدان الأعضاء الأكثر فقرا، وأن أرحب بزيادة موارد برنامج التصحيح الهيكلي المعزز وبمشاركة عدد كبير من البلدان النامية، من بينها بلدان مؤهلة لإستخدام هذه الموارد، في تمويل البرنامج المذكور. كما وأود أن أشير إلى أهمية ألا تؤدي الزيادة المرتقبة في حدود الإقراض

السنوي إلى زيادة فعلية في تمويل الصندوق للبلدان القائمة بالتحويل الاقتصادي فقط، بل للبلدان الأعضاء بوجه عام، ضمن ما تقتضيه المبادئ الأساسية التي تحكم تحديد مستويات الإقراض. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أنبه إلى أن علاقات الصندوق مع بلدانه الأعضاء قائمة على درجة عالية من الثقة المتبادلة، الأمر الذي يتطلب الحذر من أي إجراءات، كنشر تقارير مشاورات المادة الرابعة، قد تؤثر بشكل سلبي في هذه العلاقات.

وفيما يتعلق بالبنك، فإنني أود الإعراب عن ترحيبنا بالزيادة الكبيرة في قروض البنك للتنمية الاجتماعية، وخاصة في قطاعات التعليم والصحة والتغذية، وذلك لما لمساعدة القطاعات الاجتماعية وقطاع التجهيزات الأساسية من تأثير إيجابي مباشر في عملية التنمية. كما وأود الترحيب بالجهود التي يبذلها البنك لتحسين تنفيذ المشاريع بشكل يضمن تحقيق أهدافها التنموية، وبتشكيل فريق عمل لدراسة دور المؤسسات الإنمائية الدولية وإمكانية تحسين مساهمتها في عملية التنمية، آملاً ألا يعني تزايد الإهتمام بجوانب تحسين التنفيذ - بالضرورة - تضاملاً في تدفق موارد هذه المؤسسات للبلدان النامية.

وختاماً، معالي الرئيس، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لأسبانيا، ملكا وحكومة وشعبا، على ما لاقيناه من حسن التنظيم لهذه الاجتماعات وكرم الضيافة.